

تأثير تغير القيادة على عدم الاستقرار السياسي في سوريا

The impact of leadership change on political instability in Syria

زينب مجدي محمد

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

المستخلص

تسعى هذه الدراسة للإجابة على السؤال البحثي، كيف أثر التغير في القيادة على عدم الاستقرار السياسي في سوريا؟ من خلال استخدام منهج النخبة والمنهج البنائي الوظيفي، ومن خلال تحليل مؤشرات عدم الاستقرار السياسي التي تتمثل في غياب الديمقراطية وعدم الاستقرار البرلماني وضعف نسب المشاركة السياسية وزيادة معدلات العنف والارهاب والحروب الأهلية، وإعلاء الولاءات التحتية على الهوية الوطنية وفشل الأداء الاقتصادي للقيادة والتدخلات الخارجية، في ظل حكم بشار الأسد، ومقارنتها بالمؤشرات في ظل حكم أحمد الشرع، وخلصت الدراسة إلى نتائج هامة هي استمرار عدم الاستقرار السياسي نتيجة لعدة تحديات أهمها تحدي الانقسام الطائفي وجرائم النظام ضد الأقليات، وتحدي عودة النازحين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وإعادة بناء جيش وطني نظامي، وتحسين أداء الاقتصاد السوري. وتوصلت الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لسوريا، السيناريو الأول يتمثل في تفكك الدولة، والثاني هو حكم استبدادي قمعي على غرار نظام الأسد، والثالث هو دولة فيدرالية تعلق فيها الهوية الوطنية على الانقسامات الطائفية.

الكلمات الدالة: (تغير القيادة - عدم الاستقرار السياسي - سوريا)

Abstract

This study seeks to answer the following question, how does the change in the leadership affects the political instability in Syria? This study uses an elite and structural functionalist approach and examines the indicators of the political instability such as the absence of democracy, The weak rates of political participation, the increase in rates of violence, terrorism and civil wars, the elevation of sub-loyalties over national identity, the failure of the leadership's economic performance and foreign interventions, under the rule of Bashar al-Assad and comparing them with the indicators under the rule of Ahmed al-Sharaa, the study concluded with important results, the continuation of political instability. As a result of several challenges, like, the challenge of sectarian division and the regime's

crimes against minorities, the challenge of the return of displaced persons and their reintegration into society, the rebuilding of a regular national army, and the improvement of the performance of the Syrian economy. The study concluded three future scenarios for Syria: the first represents the disintegration of the state; the second represents a repressive authoritarian regime like the Assad regime; and the third represents a federal state in which national identity prevails over sectarian divisions.

Keywords: (change of leadership- political instability- Syria)

المقدمة

شهدت سوريا في مارس ٢٠١١ ، احتجاجات شعبية واسعة ضد نظام بشار الأسد تحولت إلى حرب أهلية، وخلفت حالة من عدم الاستقرار السياسي مازالت تعاني منها سوريا إلى الآن، حيث انخفضت معدلات الاستقرار السياسي بشكل كبير بعد هذه الاحتجاجات. وساد العنف والصراع داخل سوريا.

وفي ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤ شنت فصائل المعارضة المسلحة، بقيادة هيئة تحرير الشام، الموجودة في إدلب عملية ردع العدوان باتجاه حلب، واستطاعت المعارضة أن تتقدم وتمكنت من السيطرة على مدينة حلب ثم على محافظة إدلب وحماة وحمص، ثم العاصمة دمشق، مما أدى إلى هروب بشار الأسد إلى موسكو، وسقوط النظام في ديسمبر ٢٠٢٤ ، وتولى المعارضة المسلحة بقيادة أحمد الشرع الحكم بعد أكثر من ١٣ عام من الصراع بينها وبين نظام بشار الأسد^١. ويدفعنا تغير القيادة السياسية في سوريا إلى التساؤل حول مستقبل عدم الاستقرار السياسي في سوريا، فهل تغير القيادة سينهي الحرب الأهلية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها سوريا منذ عام ٢٠١١، أم أن القيادة الجديدة غير قادرة على احتواء الفصائل والجماعات المختلفة ووقف العنف، وبالتالي سيستمر عدم الاستقرار السياسي في سوريا.

المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى بحث تأثير تغير القيادة في سوريا من بشار أسد إلى أحمد الشرع على حالة عدم الاستقرار السياسي في سوريا، من خلال تحليل مؤشرات عدم الاستقرار السياسي قبل وبعد تولي الشرع الحكم.

وبالتالي فإن السؤال البحثي الرئيسي الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه هو:

ما تأثير تغير القيادة على عدم الاستقرار السياسي في سوريا؟

الأسئلة الفرعية

١. ما هي أبرز الجماعات المسلحة في سوريا؟
٢. كيف أثر تغير القيادة على مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في سوريا (غياب الديمقراطية وضعف نسب المشاركة السياسية - زيادة معدلات العنف والارهاب والحروب الأهلية - إعلاء الولاءات التحتية على الهوية الوطنية - فشل السياسات الاقتصادية للنظام السياسي - التدخلات الخارجية)؟
٣. ما هو مستقبل عدم الاستقرار السياسي في سوريا؟

نطاق الدراسة

- ١- النطاق المكاني للدراسة: النطاق المكاني للدراسة هو دولة سوريا، حيث تسعى الدراسة إلى توضيح تأثير تغير القيادة على مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في سوريا.
- ٢- النطاق الزمني للدراسة: تبدأ فترة الدراسة عام 2024 حيث الإطاحة بنظام بشار الأسد وتغير القيادة أي تولي أحمد الشرع الحكم في سوريا، وتنتهي عام ٢٠٢٥ حيث تستمر تأثيرات تغير القيادة على عدم الاستقرار في النظام السياسي السوري. وتقوم الدراسة ببحث تأثير تغير القيادة على عدم الاستقرار السياسي، من خلال تحليل مؤشرات عدم الاستقرار السياسي قبل وبعد تولي أحمد الشرع الحكم.

أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة، في محاولة إضافة فهم أعمق للعلاقة بين القيادة السياسية والاستقرار السياسي، خاصة في الدول التي مرت بصراعات سياسية وحروب أهلية. وتتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في التنبؤ بالمسارات المستقبلية لسوريا، وإمداد صانع القرار بمعلومات حول مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في سوريا، وإمداده بسيناريوهات مستقبلية مستمدة من مؤشرات واقعية.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة، منهجين، وهما منهج النخبة والمنهج البنائي الوظيفي.

منهج النخبة

يؤكد المنهج أن النخبة هم الأشخاص الذين يشغلون المناصب القيادية في الدولة، وقد تستند النخبة إلى أساس طبقي أو تنظيمي أو أيديولوجي، وفي النظم غير الديمقراطية تتمثل كل مركز القوة والنفوذ في أيدي النخبة ذات الطابع التراتبي الهرمي، ويكون للنخبة نفوذ قوي، وتتفرد بعملية صنع القرار، خاصة في ظل غياب مؤسسات ديمقراطية منتخبة.^٢

وبالتطبيق على حالة الدراسة، نلاحظ أن النخبة في سوريا جاءت من خلال قوة منظمة ومسلحة، اسقطت النظام السابق وأسست لنظام جديد، إلا أنه نظام غير ديمقراطي، تتفرد فيه النخبة بصنع القرارات التي تؤثر على مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

المنهج البنائي الوظيفي

يؤكد المنهج البنائي الوظيفي لجبريل أوموند أن النظام السياسي مثل الجسم البشري يتكون من عدة أنظمة لكل منها وظيفة محددة، وأداء هذه الوظائف ضروري لبقاء الجسد، وبالمثل فأداء النظام السياسي لوظائفه ضروري لاستمراره، ويؤدي عدم أداء النظام لهذه الوظائف إلى إصابته بعدم التوازن الوظيفي، وخلص أوموند إلى أن السلوك الوظيفي يحقق استقرار النظام واستمراره، وبالعكس فإن السلوك غير الوظيفي يؤدي إلى الحد من فرص بقائه واستقراره. ويؤكد أوموند أن هناك ٤ عناصر أساسية في تعريف أي نظام سياسي وهي:

١- الشمول: فالنظام السياسي يشمل كل العمليات التي تؤثر على تخصيص الموارد، ويشمل كل الهيئات الرسمية وغير الرسمية.

٢- الاعتماد المتبادل: فالتغيير في أحد متغيرات النظام يؤدي إلى تغييرات متتالية في المتغيرات الأخرى.

٣- الحدود: ويقصد بها وجود نقطة تصورية تميز بين النظام وغيره من النظم الأخرى، وهو ما يعطي للنظام ذاتيته وهويته التي يتميز بها.

ويؤكد أوموند أن جميع النظم تؤدي وظائف متشابهة من أجل بقائها واستقرارها، وتتكون من عدد من الأبنية، كل بناء يؤدي وظائف محددة ، ويؤدي البناء الواحد أكثر من وظيفة، وذلك تبعاً لشكل النظام السياسي والثقافة السائدة، كما أن النظم السياسية ذات طابع مختلط، فهي تضم عناصر تجمع بين التقليدية والحداثة والبساطة والتعقيد.^٣

وبالتطبيق على حالة الدراسة، تسعى هذه الورقة إلى توضيح مسببات عدم الاستقرار السياسي في سوريا، من خلال بيان الوظائف التي يقوم بها النظام السوري (النخبة السورية)، والتغيرات التي تؤثر على أدائه لوظائفه، وبالأخص التغير في القيادة السياسية (النخبة)، من بشار الأسد إلى أحمد الشرع، ومدى تأثير ذلك على قدرة النظام على أداء وظائفه وتأثير ذلك على عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه سوريا منذ سنوات.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تأثير القيادة على الاستقرار السياسي، ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى اتجاهين، الاتجاه الأول يركز على الدراسات التي تتناول التأثير الإيجابي للقيادة على الاستقرار السياسي، والاتجاه الثاني يتناول الدراسات التي تركز على التأثير السلبي للقيادة على الاستقرار السياسي.

الاتجاه الأول

تؤكد العديد من الدراسات أن نجاح القادة السياسيين يقاس بمدى قدرتهم على تحقيق الاستقرار المجتمعي بين فئات المجتمع المختلفة خاصة في المجتمعات ذات التعددية الأثنية والعرقية والدينية، وتتجسّد القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي بقدر ما تتمكن من إشراك مجموعات في الدولة في عملية صنع القرار، وبقدر تنفيذها للإصلاحات السياسية، واحتوائها للجماعات العدوانية، وتسخير موارد الدولة لتحقيق التنمية والديمقراطية، أبرز مثال على ذلك دولة الفلبين التي سعت القيادة بها في التسعينات، إلى تحقيق الاستقرار السياسي وبناء دولة ديمقراطية حديثة.^٤ وتعد ماليزيا مثالا آخر يحتذى به، حيث نجحت القيادة السياسية بها (مهاتير محمد) في تقديم رؤية عامة وشاملة للأوضاع والمشكلات في ماليزيا، ونجحت في تقديم خطة عامة ومتكاملة لإصلاح الأوضاع والارتقاء بها وتحقيق التنمية، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.^٥ وتؤكد الدراسات أن القيادة القوية في الهند من خلال رئيس وزراء قوي (مودي) أدت إلى الاستقرار السياسي وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي،^٦ والقيادة الحكيمة في تركيا من خلال حكومة حزب العدالة والتنمية وسياساته استطاعت أن تحقق تنمية سياسية واقتصادية وتخلق مساحة للتأثير التركي على المستوى الإقليمي.^٧

الاتجاه الثاني

تتناول العديد من الدراسات تأثير القيادة السليبي على الاستقرار السياسي، حيث تؤكد الدراسات أن التغييرات المتكررة في القيادة تؤدي إلى عدم استقرار السلطة، مما يخلف عواقب سلبية على التنمية المستدامة والحوكمة.^٨ كما أن شخصية القائد الغير رشيدة قد تؤثر بشكل سلبى على الاستقرار في المجتمع، وأبرز مثال على ذلك، دولة إسرائيل، حيث أن سمات شخصية رئيس الوزراء (بينيامين نتنياهو)، وقضايا الفساد المتورط بها، وشنه لحرب على غزة، أدت إلى توترات سياسية واجتماعية، واحتجاجات سياسية كبيرة مطالبة بتغييره، وانقسامات اجتماعية، وتدهور اقتصادي، واستقطاب سياسي، زادت حدته نتيجة التأثيرات السياسية، والأمنية الناتجة عن الحرب المستمرة، وقلق الاسرائيليين على أوضاعهم وأوضاع أسرهم في ظل الحرب، ونتج عن ذلك حالة عدم استقرار سياسي مازالت مستمرة.^٩

ونخلص من الادبيات السابقة أن القيادة السياسية لها دور من الأهمية بمكان في تحقيق الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فقد تنهض القيادة السياسية بالدولة كما في حالة ماليزيا والهند وتركيا، أو قد تؤدي القيادة الغير رشيدة إلى الانقسامات الاجتماعية وعدم الاستقرار.

الإطار المفاهيمي

مفهوم القيادة

توجد عدة تعريفات للقيادة، تتفق جميعها في أن محور القيادة يتمثل في القوة، فالقيادة هي معادلة قوة، يمارس فيها طرف ما نفوذ وتأثير على الطرف الآخر، بدفعه للقيام بعمل أو الامتناع عن عمل.^{١٠} فالقيادة السياسية هي علاقة تفاعلية بين القائد والجمهور، فهي عملية تبادلية للتعبئة من خلال شخص يؤمن بقيم وله دوافع معينة، وتتوافر لهذه العملية الموارد السياسية والاقتصادية اللازمة، وتركز على الثقة من جانب الجماهير في قدرات القائد السياسي، وفهم ووعي من جانب القائد بآمال وطموحات وأهداف مجتمعه، وسعيه لتحقيق هذه الأهداف. فالقيادة هي استمالة الآخرين واحتوائهم بهدف تحقيق أهداف الجماعة.^{١١}

ويعرف الدكتور جلال معوض القيادة السياسية بأنها "قدرة وفعالية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا، حسب أولويتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف،

بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا في المجتمع".

ووفقا لتصنيف جيمس بيرنز هناك أنماط عدة للقيادة السياسية:

١. القيادة الإصلاحية: وهي تتسم بحسن تقدير وتقييم الموقف، والقدرة على الإقناع، والمرونة في التعامل مع المشكلات وفقا للمصالح، واتباع أسلوب متدرج في عملية التغيير.
٢. القيادة الأيديولوجية: هي قيادة تنطلق من منظور فلسفي، حول ما يجب أن تكون عليه الجماعة السياسية، وهي تقوم بتغيير المجتمع من خلال تقديم أفكار ونظريات جديدة.
٣. القيادة الثورية: يتسم هذا النمط من القيادة بأنه صاحب رسالة، ومبشر بقيم عليا ومجتمع جديد، ويتسم القائد الثوري بالشجاعة والإقدام وقوة الصوت، ويسعى للتغيير الجذري والشامل، ويتسم بقدرته على تحفيز الجماهير وإثارة الهمم.
٤. القيادة البطولية: حيث يتسم القائد بسمات بطولية غير عادية، مما يجعل الجمهور يؤمن به ويثق في قوته وبطولته، وهنا ترتبط السلطة ارتباط وثيق بشخصية القائد، الذي لا ينتقد بأي قواعد قانونية.^{١٢}

مفهوم عدم الاستقرار السياسي

تناول العديد من المفكرين مفهوم عدم الاستقرار السياسي بالشرح والتحليل، فهذا المفهوم هو نقيض لمفهوم الاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي وفقا لـ هيرويتز ليون هو "غياب العنف وبقاء الحكومة لفترة أطول مع ثباتها، ووجود شرعية دستورية للنظام، وغياب التغييرات الهيكلية". أما نيفين مسعد فتعرف الاستقرار السياسي على أنه "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته".^{١٣}

وفقا لـ "جون أ بين Jong-A-Pin" فإن عدم الاستقرار السياسي هو "ظاهرة متعددة الأبعاد تنشأ نتيجة لوجود أحداث عنف بدوافع سياسية، واحتجاجات مدنية جماعية"، ويوجد نوعان لعدم الاستقرار السياسي، وهما عدم استقرار داخل النظام السياسي، وعدم استقرار النظام السياسي. يحدث عدم الاستقرار داخل النظام السياسي عند حدوث تغيير في قيادة الدولة دون تغيير في نوع النظام السياسي. ويحدث عدم استقرار النظام السياسي عندما يحدث تغيير في نوع النظام السياسي للدولة، كالتغيير من الاستبداد إلى الديمقراطية على سبيل المثال.

وقد ميز "كارمانياني Carmignani" بين بعدين لعدم الاستقرار السياسي، يشمل البعد الأول ظواهر مثل العنف الجماعي والاغتيالات وأعمال الشغب والثورات وغيرها من أشكال الاضطرابات الاجتماعية، الناجمة عن صراعات عرقية ولغوية ودينية وأيديولوجية واقتصادية، لا يمكن حلها ضمن الترتيب المؤسسي القائم، ويشمل البعد الثاني الأحداث التي تقع داخل الحدود التي وضعتها المؤسسات القائمة، مثل إنهاء عمل الحكومات والمفاجآت الانتخابية والتي تنتج عن تفاعل بين القوى السياسية المتنافسة، وتعكس تقلبات التفضيلات السياسية للناخبين.

ركزت الدراسات التي تناولت عدم الاستقرار السياسي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي على عدم الاستقرار السياسي الناتج عن العنف ذي الدوافع السياسية، مثل دراسات (روميل ١٩٦٣، ١٩٦٦)، ودراسات (فرايبيند وتانتر ١٩٦٦)، ودراسات (موريسون وستيفنسون ١٩٧١)، فيعرفوا عدم الاستقرار السياسي بأنه حالة في الأنظمة السياسية تنهار فيها أنماط السلطة المؤسسية، ويحل العنف السياسي محل الامتثال المتوقع للسلطات السياسية. ومنذ التسعينات تحول التركيز على دراسة عدم استقرار الأنظمة السياسية وداخلها، فتؤكد دراسات (أليسينا ١٩٩٦) ودراسات (جونغ بين ٢٠٠٩) ودراسات (آيسن وفيغا ٢٠١٣) أنه على الرغم من أن تغيير النظام السياسي غالبا ما يتزامن مع العنف السياسي إلا أن هذا ليس هو الحال دائما، ومن الأمثلة على ذلك تحولات النظم في أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهايار الشيوعية.

وعلى الجانب الآخر، ليس صحيحا أن يؤدي العنف السياسي إلى تغيير النظام السياسي، فيمكن أن يحدث تغيير قيادة دولة استبدادية باستخدام العنف، دون حدوث تغيير لطبيعة النظام السياسي الاستبدادية. كما أن الاضطرابات المدنية قد لا تكون عنيفة حيث يمكن أن تتخذ شكل الاحتجاجات السلمية، وقد يكون لها عواقب سياسية كبيرة، كما في حالة سوريا التي بدأت باحتجاجات سلمية عام ٢٠١١ ثم تحولت إلى حرب أهلية استمرت سنوات طويلة.

وغالبا ما يتزامن عدم الاستقرار السياسي مع عدم استقرار المؤسسات والسياسات في الدولة فيؤدي ذلك لتغييرات اقتصادية كبيرة، مثل الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية في أوروبا الشرقية، والذي نتج عنه التحول من اقتصاد مركزي التخطيط إلى اقتصاد السوق الحر. فقد يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تحولات حادة في السياسات الاقتصادية، ويمكن أن تؤدي الاحتجاجات المدنية السلمية أو العنيفة إلى قيام الحكومة بتخفيف بعض السياسات أو التخلي عنها تماما إرضاء للمواطنين.^{١٤}

مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

١. غياب الديمقراطية وضعف نسب المشاركة السياسية

أي لا توجد حرية تعبير عن الرأي أو قنوات للمشاركة السياسية، وعدم قدرة المواطنين على اختيار من ينوب عنهم أو من يمثلهم.

٢. عدم الاستقرار البرلماني

أي حل البرلمان قبل انتهاء مدته، أو إسقاط عضوية أعضائه قد يخلق نوعاً من عدم الاستقرار البرلماني، مما يؤدي إلى عدم استقرار النظام ككل.

٣. زيادة معدلات العنف والارهاب والحروب الأهلية

يعد العنف السياسي من أهم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، وهو يعني الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية، ومن الأمثلة عليه العنف في التمردات والحروب الأهلية، والعنف الذي تستخدمه الحركات الانفصالية والثورات المسلحة.

٤. إعلاء الولاءات التحتية على الهوية الوطنية

ويحدث ذلك في الدول التي يوجد بها تعددية أثنية أو عرقية أو دينية أو طائفية، وعند فشل سياسات الدولة في التعامل مع هذه التعددية ومحاولة صهرها بالقوة، تعلي هذه الأثنيات ولأهوائها التحتية على الولاء للدولة، وقد تلجأ لاستخدام العنف ضد الدولة.

٥. فشل السياسات الاقتصادية للنظام السياسي

فعند فشل النظام السياسي في تحقيق نمو اقتصادي، وتوفير مستوى معيشة كريم للمواطنين، ومع زيادة معدلات الفقر والبطالة يشعر المواطنون بعدم الرضاء عن أداء النظام مما قد يدفعهم للثورة عليه، ويؤدي ذلك لعدم الاستقرار السياسي.

٦. التدخلات الخارجية

أي تدخل القوى الكبرة أو دول الجوار في سياسات الدول أو رغبتهم في قلب نظام الحكم، ونجاحهم في ذلك.^{١٥}

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى العناصر التالية:

أولاً: الجماعات المسلحة في سوريا

ثانياً: تأثير تغير القيادة على مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في سوريا (غياب الديمقراطية وضعف نسب المشاركة السياسية - زيادة معدلات العنف والارهاب والحروب الأهلية - إعلاء الولاءات التحتية على الهوية الوطنية - فشل السياسات الاقتصادية للنظام السياسي - التدخلات الخارجية)

ثالثاً: مستقبل عدم الاستقرار السياسي في سوريا

رابعاً: الخاتمة (نتائج الدراسة)

أولاً: الجماعات المسلحة في سوريا

توجد العديد من الجماعات المسلحة في سوريا، والتي كان لها دورا في إسقاط نظام بشار الأسد ومن أهم هذه الجماعات، هيئة تحرير الشام (HTS)، وتحالف غرفة عمليات سوريا (SOR) وقوات سوريا الديمقراطية (SDF).

برزت هيئة تحرير الشام (HTS)، وهي منظمة إرهابية من بقايا جبهة النصرة وتابعة لتنظيم القاعدة، كقوة مهيمنة في سوريا، استطاعت من خلال ١٦٠٠٠ مقاتل الإطاحة بنظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، حيث قادت الهيئة تحالف ضم حركة أحرار الشام، والجبهة الوطنية للتحرير، والجيش السوري الحر، والجيش الوطني السوري، وحركة نور الدين الزنكي، ونجحت الحركة في توسيع نطاق سيطرتها، لتشمل مراكز مهمة أبرزها حلب، كما عززت سيطرتها على مناطق استراتيجية في شمال غرب سوريا، ونصبت هيئة تحرير الشام نفسها كجبهة شبه حكومية في سوريا، تقدم الخدمات للمواطنين وتدير الشؤون المحلية.

تهدف هيئة تحرير الشام إلى إقامة دولة إسلامية، لكنها سعت إلى تقديم صورة أكثر قبولا، لكسب الدعم المحلي والشرعية في سوريا، وقد استخدمت هذه الهيئة الدعاية لتقديم نفسها ككيان شرعي من خلال نشر الأخبار عبر قنوات الإعلام الرسمية، باسم إدارة العمليات العسكرية في سوريا، للتأكد من دورها في توفير الحكم والخدمات في سوريا ما بعد الأسد.

هذا وبروز هيئة تحرير الشام أدى إلى اشتعال التنافس بين مختلف الجماعات المسلحة داخل سوريا، فهناك جماعات مثل غرفة عمليات سوريا، وقوات سوريا الديمقراطية، واصلت التنافس على السيطرة وبسط النفوذ على السوريين، وتسعى هذه الجماعات إلى تعزيز نفوذها، واستغلال نقاط ضعف هيئة تحرير الشام لتعزيز قوتها وسيطرتها. ويعتبر تحالف غرفة عمليات سوريا في جنوب سوريا (السويداء ودرعا والقنيطرة) بقيادة أحمد العودة تهديد وشيك لهيئة تحرير الشام، وتأسس هذا التحالف في ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، بهدف تنسيق الجهود العسكرية في جنوب سوريا، لدعم هيئة تحرير الشام خلال الصراع.

وعلى الرغم من ذلك وبعد الإطاحة بنظام الأسد، لم يشارك العودة في الاجتماع الذي عقدته الحكومة المؤقتة بقيادة هيئة تحرير الشام في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤، لتوحيد الفصائل المسلحة المختلفة في سوريا في قوة دفاع وطنية واحدة، وأكد العودة أن الفصيل الذي يقوده لا يزال نشطا، وأن جبهة تحرير سوريا لم تحل. بينما تركز دعايا هيئة تحرير الشام على الوحدة بين الجماعات المسلحة، قد يشكل تحالف جبهة تحرير سوريا تهديدا لهيئة تحرير الشام، هذا وتستمر المخاوف بين الفصائل الجنوبية، بشأن كيفية تمكن الإدارة المؤقتة لسوريا من توحيد الجماعات المسلحة، على الرغم من اختلاف قادتها وأيديولوجياتها.

وتمثل قوات سوريا الديمقراطية (SDF) الأكراد في سوريا، وهي تتألف من مقاتلين أكراد، وتمثل تحديا آخر لهيئة تحرير الشام، فمنذ عام ٢٠١٥ برزت قوات سوريا الديمقراطية كلاعب رئيسي في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والذي ظهر في سوريا عام ٢٠١٣، لتأسيس خلافة سنية عالمية، ومنذ ذلك الحين اكتسبت قوات سوريا الديمقراطية سيطرة كبير في شمال شرق سوريا، وعملت كشبه دولة هناك، وسيطرت على مدن رئيسية مثل القامشلي وكوباني المعروفتان باسم روج آفا.

وبعد انهيار نظام الأسد سيطرت قوات سوريا الديمقراطية على ما يقرب من ٤٠٪ من أراضي سوريا، وذلك بعد انتشارها في مناطق كانت تابعة للجيش السوري في محافظة دير الزور. وبصفتها قوة يقودها الأكراد، تواجه قوات سوريا الديمقراطية عداء من تركيا، بسبب علاقتها مع وحدات حماية الشعب، وحزب العمال الكردستاني، وكلاهما تصنفهما تركيا كمنظمات إرهابية، وبالتالي يشكل صعود الميليشيات المسلحة في شمال شرق سوريا تهديدا مباشرا لسلامة أراضي تركيا، لذا تدعم تركيا هيئة تحرير الشام، وذلك لموازنة النفوذ الكردي، ومنع الأكراد من إقامة منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي على طول حدودها.

وتهدف قوات سوريا الديمقراطية إلى الحفاظ على السيطرة على أراضيها مع العمل على إقامة دولة مستقلة للأكراد، ورفضت القوات التخلي عن أسلحتها أو حل نفسها، كما أنها لم تدع إلى الاجتماع الذي عقدته الحكومة المؤقتة بقيادة هيئة تحرير الشام في ٢٥ ديسمبر. كما رفضت قوات سوريا الديمقراطية التي تشرف على سجون داعش في سوريا نقل السيطرة على تلك السجون إلى الحكومة الجديدة في سوريا، وذلك رغبة منهم في الحفاظ على نفوذهم في شمال شرق سوريا.

وتعرف وحدات دعم الشعب في سوريا بأنها مكون رئيسي في قوات سوريا الديمقراطية وتعمل كميليشية بالوكالة لإيران في سوريا، وهي غير متحالفة مع هيئة تحرير الشام، وتروج لروايات تتهم هيئة تحرير الشام بالقضاء على أفراد الجيش السوري واستهداف الأقليات العلوية والمسيحية والكردية في سوريا.^{١٦}

ثانياً: تأثير تغير القيادة على عدم الاستقرار السياسي في سوريا

تغيرت القيادة السياسية في سوريا في ديسمبر ٢٠٢٤، بعد سقوط نظام الأسد الذي ظل يحكم سوريا قرابة ٥٤ عام، وبعد ١٣ عام من إندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا عام ٢٠١١. وقد تغيرت القيادة في سوريا من خلال ثورة مسلحة شاركت فيها عدة جماعات مسلحة، وقادتها هيئة تحرير الشام، واستطاع الهيئة السيطرة على المدن الرئيسية في سوريا مثل حلب، ثم سيطرت على العاصمة دمشق، وأعلنت نفسها الإدارة الجديدة لسوريا، وتولى الحكم أحمد الشرع قائد هيئة تحرير الشام. وعند توليه قام بتشكيل حكومة انتقالية، وبتعليق عمل البرلمان، كما أوقف العمل بالدستور السوري، وأصدر إعلان دستوري يعطيه سلطات مطلقة.

وبالتالي نمط انتقال السلطة في سوريا من بشار الأسد إلى أحمد الشرع تم بشكل غير شرعي نتيجة لأنه تم من خلال القوة المسلحة، وليس من خلال الانتخابات وصناديق الاقتراع.^{١٧}

وقد أثر تغير القيادة في سوريا بشكل غير شرعي على مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، ومنها:

١ - غياب الديمقراطية وضعف نسب المشاركة السياسية

وفقاً لمؤشر Freedom House للحقوق السياسية والحريات المدنية لعام ٢٠٢٥، تعد سوريا دولة غير حرة (غير ديمقراطية)، حيث تأخذ معدل (3-) من (٤٠) فيما يتعلق بمؤشرات الحقوق السياسية، وتأخذ معدل (٨) من (٦٠)

فيما يتعلق بمؤشرات الحريات المدنية. وتصنف سوريا كدولة غير حرة وفقا لهذا المؤشر منذ الاحتجاجات الشعبية والتي تحولت إلى حرب أهلية.

فمنذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا في عام ٢٠١١، ولا توجد ممارسات ديمقراطية أو مشاركة سياسية حقيقية، حيث تعرضت الحقوق السياسية والحريات المدنية للمواطنين للعديد من الانتهاكات على يد نظام بشار الأسد، فقد منعت المعارضة السياسية الحقيقية، وقمعت حريات التعبير والتجمع، وتقش الفساد والاختفاء القسري، والمحاكمات العسكرية والتعذيب في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وتعرض سكان المناطق المتنازع عليها، أو التي تسيطر عليها جماعات مسلحة، لانتهاكات وقتال عنيف وعشوائي، وحصار، وانقطاع للمساعدات الانسانية، والنزوح الجماعي.

وبعد هجوم هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع والجيش الوطني السوري (SNA) المدعوم من تركيا، وإسقاط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، سيطرت هيئة تحرير الشام على الحكم، ووقف العمل بالدستور، وعلق البرلمان، وأصدر إعلان دستوري مؤقت يعطيه سلطات مطلقة، وقام بتشكيل حكومة انتقالية، وعين التكنوقراطي محمد البشير رئيسا للوزراء للحكومة المؤقتة. ووعده الشرع بعمل دستور جديد لسوريا خلال ٣ سنوات وعقد انتخابات لتداول السلطة خلال ٤ سنوات.^{١٨} وفي سبتمبر ٢٠٢٥ أعلن الشرع عن عقد انتخابات تشريعية غير مباشرة في سوريا في ٥ أكتوبر ٢٠٢٥، وأكد الشرع أن الانتخابات المباشرة غير ممكنة حاليا في ظل نقص السجلات المدنية بسبب التهجير والتدمير.

٢- زيادة معدلات العنف والحروب الأهلية

وفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان، قُتل ما يقدر بـ ٦١٧ ألف شخص في الحرب الأهلية منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٤، من خلال القصف العشوائي، وعمليات القتل، والاغتيالات، كما أتهم النظام باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، كما احتجز وعذب عشرات الآلاف من الأشخاص، خلال الحرب الأهلية. كما استخدم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا أسلوب حرب العصابات وقام بالعديد من العمليات الإرهابية ضد قوات الأمن السورية. كما شنت تركيا عمليات عسكرية في شمال سوريا لمحاربة الأكراد، مما أدى إلى نزوح آلاف من السكان. وفي محافظة درعا في الجنوب استمر العنف، بين قوات النظام والمتمردين المحليين، وأعدمت قوات النظام عام ٢٠٢٤ العديد من المدنيين في مدينة الصنمين في الجنوب.

كما شنت الأردن العديد من الغارات الجوية على جنوب شرق سوريا، مستهدفة تجار المخدرات ومهربي الأسلحة. وشنت إسرائيل غارات جوية ومدفعية على ميليشيات تابعة لإيران في مناطق سيطرة النظام، مما أسفر عن مقتل

مقاتلين ومدنيين. كما احتلت إسرائيل أراضي قرب مرتفعات الجولان، ونفذت مئات الغارات الجوية على أهداف عسكرية سورية بعد سقوط نظام الأسد.^{١٩}

وبعد تولي أحمد الشرع الرئاسة، تمت العديد من المجازر ضد الأقليات، مثل مجازر الساحل السوري واللاذقية ضد العلويين، والجرائم ضد الدروز في ريف دمشق ومحافظة السويداء. مما أدى لتفجر أزمة الأقليات في سوريا، ويرجع ذلك إلى سياسات النظام وتعامله بأسلوب جزئي مع الأقليات وليس في إطار اتفاق شامل. فمثلا عقد النظام السوري الجديد اتفاق مع دروز السويداء، ينص على إبقاء الأمن في أيدي طائفتهم، حيث أصر الدروز على عدم تسليم أسلحتهم للدولة، وقد اضطر النظام للموافقة على مطالب الدروز بعد مطالبة شيخ طائفتهم المجتمع الدولي بالتدخل لحمايتهم، وبعد قيام إسرائيل بالعديد من الضربات العسكرية بحجة حماية الدروز.

وعلى الرغم من عقد النظام اتفاق مع الدروز - وإن كان لم يستمر كثيرا - إلا أنه لم يعقد اتفاق مع العلويين لتنظيم العلاقة معهم، كما لم ينظم العلاقة مع مسيحيي سوريا، الذين يشكلون نسبة صغيرة من إجمالي عدد السكان. وبالتالي نستنتج أن النظام يتعامل بشكل انتقائي مع الأقليات، حيث يقوم بعقد اتفاقيات جزئية مع بعض الأقليات ويغفل تنظيم العلاقة مع جماعات أخرى، مما ينذر باستمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي.^{٢٠}

وفي الآونة الأخيرة وبالتحديد في يوليو ٢٠٢٥، ارتكب النظام السوري جرائم ضد الدروز، حيث دخلت قوات النظام محافظة السويداء التي يقطنها الدروز، وقاموا بحلق شوارب وأذقن الدروز، فيما اعتبره الدروز إهانة لهم، ومات العديد منهم حزنا على ما أصابهم، وقام الدروز في السويداء بالاستغاثة بالمجتمع الدولي بل وبإسرائيل لحمايتهم من النظام. وفي ١٦ يوليو ٢٠٢٥ قامت إسرائيل بشن غارات عنيفة على سوريا، وضربت وزارة الدفاع السورية، وقصر الرئاسة في دمشق، بل وهددت النظام السوري، بضربات موجعة أكثر، وطالبته بإخراج قوات أمن النظام من محافظة السويداء. وبعدها ألقى الشرع خطابا أعلن فيه تكليف فصائل محلية في محافظة السويداء بمسؤولية الأمن، وخروج قوات الجيش السوري من المحافظة.

٣- إعلاء الولاءات التحتية على الهوية الوطنية

تاريخيا في سوريا، تعلو الولاءات التحتية على الهوية الوطنية، ففي ظل نظام الأسد، ظل العلويون يسيطرون على أهم المناصب السياسية في الدولة، على الرغم من أنهم أقلية. وكان الوصول السياسي يعتمد على مدى الولاء والقرب من الأسد وحلفاؤه، وحرمت الأقليات مثل المسيحيين والدروز من حقوقهم السياسية، وضمت النخبة السياسية العلويون، أما

الأغلبية السنية فقد شكلت معظم حركات التمرد، وبالنسبة للأكراد فقد واجهوا تمييز من قبل الدولة، حيث فرض النظام قيود على اللغة الكردية وعلى عمل النشطاء الأكراد.

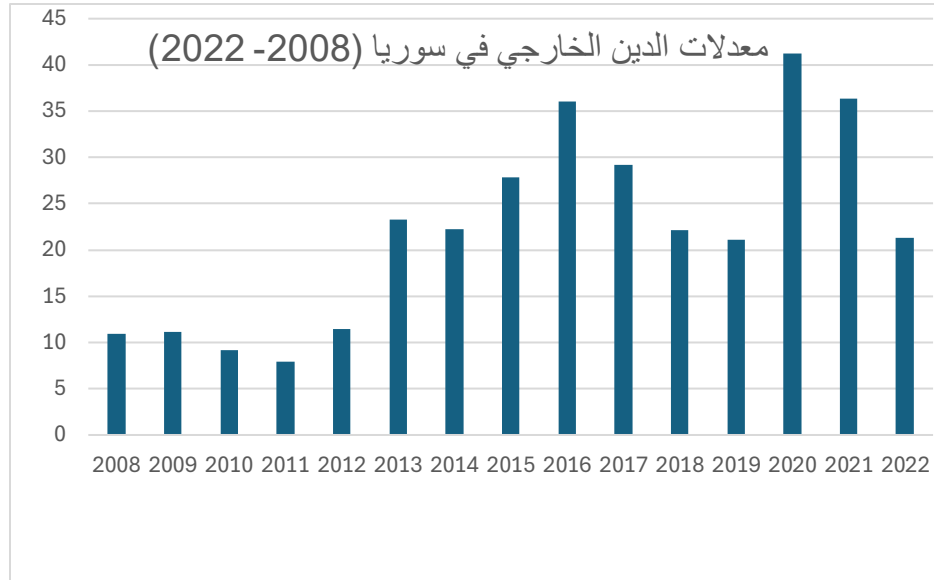
وخلال عام ٢٠٢٤ قسمت الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة بين المتمردين المدعومين من تركيا، والمليشيات الإسلامية، والمسلحين الجهاديين، بالإضافة إلى المناطق التي يسيطر عليها الأكراد، من خلال حزب الاتحاد الديمقراطي. وفي ديسمبر ٢٠٢٤ وعندما نجحت هيئة تحرير الشام في الإطاحة بنظام الأسد، وعد أحمد الشرع بإقامة حكومة معتدلة وشاملة لجميع السوريين، لكن العديد من المراقبين يرون أن هيئة تحرير الشام تفرض نظام حكم إسلامي سني، يستبعد الأقليات المختلفة في سوريا.^{٢١} حيث يقيم النظام السوري الجديد مجازر عديدة بحق الأقليات، مثل مجزرة اللاذقية ضد العلويين، والجرائم في السويداء ضد الدروز، الذين أصبحوا يستغيثوا بالمجتمع الدولي لحمايتهم من بطش النظام.

٤- فشل السياسات الاقتصادية للنظام السياسي

تدهور الاقتصاد السوري نتيجة للحرب الأهلية التي بدأت بعد الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١، فوفقا للبنك الدولي انخفض الناتج المحلي الإجمالي في سوريا لـ ٥٨٪ بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، كما انخفضت العملة المحلية السورية بشكل كبير، فبعد أن كان الدولار يساوي ٥٠ ليرة سورية قبل عام ٢٠١١، أصبح يساوي ١٥ ألف ليرة سورية في أواخر عام ٢٠٢٤، وبعد سقوط نظام الأسد وتولي أحمد الشرع الرئاسة، تحسنت الليرة السورية بقدر ضئيل فأصبح الدولار يساوي 10.300 ليرة سورية في يوليو ٢٠٢٥.

كما انخفض انتاج النفط الذي كان مصدرا أساسيا للدخل قبل عام ٢٠١١، من ٣٨٠ ألف برميل يوميا، إلى ٣٠ ألف برميل فقط يوميا في عام ٢٠٢٠، بسبب سيطرة الجماعات المسلحة على حقول النفط، وبسبب العقوبات الاقتصادية على سوريا. كما انخفضت مساهمة القطاع الزراعي من ٢٠٪ إلى ٨٪، وبعد أن كانت سوريا مكتفية ذاتيا من العديد من المحاصيل الزراعية، أصبحت تستورد الغذاء، نتيجة تعرض القطاع الزراعي لأضرار بالغة بسبب نقص المياه وتدهور البنية التحتية للري، وتدمير الأراضي الزراعية، وزيادة تكاليف الانتاج.^{٢٢}

كما ارتفعت معدلات الدين الخارجي (إجمالي أرصدة الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي، والقابل للسداد بالعملة الصعبة)^{٢٣} بشكل كبير بعد عام ٢٠١١، كما يوضح الشكل التالي^{٢٤}:



World Bank, (2025), <https://data.worldbank.org/>.

وفقا للشكل السابق ارتفعت الديون الخارجية من ١٠.٩٢٠٩٧٩٩٨ دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٤١.٢٥٥١٣٦٨٧ دولار عام ٢٠٢٠، وإلى ٢١.٣٠٧٧٤٨٢٨ دولار عام ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس الأمريكي إلغاء العقوبات الاقتصادية على سوريا، بعد جولة زيارته الخليجية، ومقابلته للشرع في مايو ٢٠٢٥، وعلى الرغم من إعلان الاتحاد الأوروبي ودول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية ودولة قطر تقديم مساعدات مالية لسوريا، إلا أن الاقتصاد السوري يحتاج إلى وقت طويل للتعافي، فمازال أمامه العديد من التحديات، وأهم هذه التحديات: تحقيق الاستقرار السياسي والأمني أولا لجذب الاستثمارات الأجنبية وإعادة الإعمار، وإعادة بناء البنية التحتية من طرق وشبكات كهرباء ومياه وصرف صحي ومستشفيات ومدارس، إعادة اللاجئين والنازحين وخاصة العقول النابغة منهم، والذين تركوا فراغا كبيرا في القطاعات المختلفة داخل سوريا، وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية التي تعتمد عليها سوريا الآن بشكل كبير، حيث أن ٧٠٪ من السوريين يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.^{٢٥}

٥- التدخلات الخارجية

هناك العديد من التدخلات الخارجية في سوريا، سواء من قوى إقليمية أو دولية، وهذه التدخلات كانت في ظل وجود نظام الأسد واستمرت حتى بعد رحيله، ومن أبرز القوى المتدخلة، إيران، وتركيا، وإسرائيل، وروسيا، والولايات المتحدة

الأمريكية. فالبنسبة لإيران فقد كانت داعمة لنظام الأسد العلوي، وسقوطه اعتبر هزيمة استراتيجية لإيران في الشرق الأوسط، حيث أن هزيمته أزلت عنصر مهم من شبكة تحالفاتها في المنطقة، فقد كانت سوريا في عهد بشار الأسد ووالده حافظ الأسد أكبر حلفاء لإيران منذ عام ١٩٧٩، وشكلت سوريا جزء مهم مما أسمته إيران محور المقاومة، والذ يتألف من إيران والمليشيات الشيعية في سوريا والعراق، وحكومة الأسد، وحزب الله في لبنان، وحماس في غزة، والحوثيين في اليمن. وكانت سوريا طريق بري رئيسي لتزويد حزب الله وحماس بالأسلحة، وتهديد إسرائيل. لذا انفقت إيران أكثر من ٣٠ مليار دولار لدعم الأسد خلال الحرب الأهلية منذ عام ٢٠١١، بالإضافة إلى دعمه بالنفط والمليشيات الإيرانية المنتشرة في سوريا والتي تقدر بأكثر من ٢٠ ألف جندي.

وتعد روسيا من اكبر القوى الدولية المتدخلة في سوريا، حيث قامت بدعم نظام الأسد منذ عام ٢٠١٥، ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وقامت روسيا بتوسيع وجودها العسكري في سوريا، وتأمين وجود بحري دائم في قاعدة طرطوس السورية، على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وفي قاعدة حميم الجوية في اللاذقية، ووفقا للتقارير العسكرية كان هناك ٤٠٠٠ عسكري روسي في سوريا. واعتبر سقوط الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ بمثابة هزيمة استراتيجية لروسيا.

وبعد سقوط الأسد، أعلنت روسيا توصلها لاتفاق مع المعارضة المسلحة في ٨ ديسمبر بشأن تأمين قواعد العسكري في سوريا، والتي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا، حيث سيكون لخسارة هذه القواعد تداعيات كبيرة على العمليات العسكرية الروسية في أفريقيا، إذا استخدمت كنقطة إنطلاق لوجيستية، وعلى وجودها في البحر الأبيض المتوسط. وفي ديسمبر ٢٠٢٤، صرح أحمد الشرع بأنه لا يريد أن تغادر روسيا، مشيرا إلى أهمية الأسلحة التي تقدمها روسيا وإدارتها لمحطات الطاقة. وبالتالي فمن المتوقع أن تستمر بعض القواعد الروسية في سوريا.

وبالنسبة لتركيا، فقد دعمت المعارضة السورية، وتعاونت مع الجيش الوطني السوري، وفي عام ٢٠١٦ تدخلت عسكريا في الصراع، ولذلك لتحقيق ٤ أهداف: هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، وتهيئة الظروف للسماح بعودة اللاجئين السوريين، حيث تستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين السوريين، حوالي 2.9 مليون لاجئ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن وهو التوصل لتسوية سلمية للصراع، واحتواء الأكراد في سوريا.

وفي عام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ حاولت تركيا إعادة العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الأسد لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، وطالبت الأسد باحتواء الجماعات الكردية، باعتبارها مرتبطة بحزب العمال الكردستاني في تركيا، ولإتاحة عودة اللاجئين، ولكن الأسد طالب تركيا بسحب قواتها من سوريا، ووقف دعم الجماعات المسلحة. ونتيجة لفشل

المحادثات، دعمت تركيا الهجوم الذي نفذته هيئة تحرير الشام في نوفمبر ٢٠٢٤. وبعد سقوط نظام الأسد وتولي أحمد الشرع قيادة البلاد، قام في فبراير ٢٠٢٥ بزيارة تركيا، لإجراء محادثات مع الرئيس التركي أردوغان.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فقد كانت في حالة حرب مع سوريا منذ عام ١٩٤٨، وحدثت مواجهات عسكرية بين الدولتين، ولم تعترف سوريا بدولة إسرائيل، وفي عام ١٩٦٧ استولت إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية، وخلال الحرب الأهلية السورية لم يكن هناك صراع مباشر بين قوات الأسد وإسرائيل. إلا أن العديد من الدراسات أكدت أن لإسرائيل يد خفية في سقوط نظام الأسد، حيث نجحت الضربة القاصمة التي وجهتها إسرائيل لحزب الله اللبناني في إضعاف نظام الأسد، حيث كان حزب الله أكبر داعم وحليف لبشار خلال الحرب الأهلية، عسكريا ولوجستيا.^{٢٦}

وبعد سقوط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ عزز الجيش الإسرائيلي مواقعه في مرتفعات الجولان، واحتل بعض المواقع في المنطقة العازلة منزوعة السلاح بين إسرائيل وسوريا، وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي بأن الجيش الإسرائيلي سيبقى في منطقة قمة جبل الشيخ والمنطقة الأمنية، إلى أجل غير مسمى، لضمان أمن المستوطنات في مرتفعات الجولان.

وفي ديسمبر ٢٠٢٤ شنت إسرائيل هجمات جوية على قدرات استراتيجية تركها الجيش السوري، حتى لا تقع في أيدي الجهاديين، كما ضربت مواقع يشتبه أن بها أسلحة كيميائية، وصواريخ بعيدة المدى، وأعلنت إسرائيل أنها نفذت ٣٥٠ غارة جوية، ودمرت نحو ٧٠ - ٨٠٪ من القدرات العسكرية لحكومة الأسد السابقة، وشمل ذلك مواقع جوية ودفاعات جوية وأسلحة ومواقع إنتاج.

وتحاول إسرائيل تشجيع النزعات الانفصالية لدى أكراد ودرور سوريا، فتطالب المجتمع الدولي بحماية الأكراد والدرور في سوريا، مؤكدة أن الهجمات على الأكراد في شمال شرق سوريا يجب أن تتوقف، وأن المجتمع الدولي يجب أن يقف بجانب أولئك الذين قاتلوا بشجاعة ضد داعش، وأكدت إسرائيل أنه لا يوجد مبرر لاستمرار العدوان التركي.^{٢٧} وفي ١٦ يوليو ٢٠٢٥ قامت إسرائيل بشن غارات عنيفة ضد سوريا، وضربت وزارة الدفاع السورية، والقصر الرئاسي السوري، وذلك بحجة الدفاع عن الدرور، الذين يرتكب النظام جرائم ضدهم في محافظة السويداء، بل وطالبت النظام بضرورة سحب قواته من السويداء، وترك الدرور ينظمون شئونهم بأنفسهم، وإلا ستستمر في توجيه ضربات موجعة للنظام.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تدخلت في الحرب الأهلية السورية، داعمة الأكراد الذين أصبحوا ورقة أمريكية في مواجهة التحالف الروسي الإيراني داخل سوريا، فقد كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى حليف داخل سوريا لمواجهة

تنظيم الولاة الإسلامية (داعش)، فوقع الاختيار على الأكراد الذين حققوا نجاح ضد داعش عام ٢٠١٤، واستغلت تطلعات الأكراد إلى إقامة حكم ذاتي للحفاظ على مصالحها داخل سوريا. ودخلت الولايات المتحدة سوريا مع حلف الناتو بحجة حماية الأكراد، لتتسأ قاعدة عسكرية في مدينة (رهيلا)، الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) الخاضعة للمليشيات الكردية الانفصالية، وأصبحت مقر القوات الأمريكية، كما تحولت (عين العرب) إلى قاعدة عسكرية مشتركة بين أمريكا وفرنسا وأستراليا وألمانيا. وقامت الولايات المتحدة بنقل الأجزاء المحررة من داعش والمليئة بالنفط والثروات الطبيعية إلى الأكراد، كما قامت بتسليح قوات سوريا الديمقراطية عام ٢٠١٥، كما قامت بفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري فيما عرف بقانون القيصر.^{٢٨}

وبعد تقدم المعارضة المسلحة وإسقاط نظام الأسد، وتولي أحمد الشرع رئاسة سوريا في ديسمبر ٢٠٢٤، استمرت العقوبات الاقتصادية على سوريا، حتى قام الرئيس الأمريكي ترامب بجولة لزيارة دول الخليج، وقابل خلالها أحمد الشرع، وبعدها أعلنت الولايات المتحدة إلغاء العقوبات على سوريا.^{٢٩} فيما يعد مؤشر لبداية التعاون بين الولايات المتحدة وسوريا، وفي يوليو ٢٠٢٥ عندما قامت إسرائيل بشن هجمات ضد سوريا، طالبتها الولايات المتحدة بالتوقف.

رابعاً: مستقبل عدم الاستقرار السياسي في سوريا

توجد العديد من التحديات أمام مستقبل الاستقرار السياسي في سوريا، ومن أهم هذه التحديات؛ معالجة الانقسام الطائفي، وإعادة اللاجئين ودمجهم في المجتمع السوري، وإعادة بناء جيش وطني قوي، وتعافي الاقتصاد السوري.

يتمثل التحدي الأول في معالجة الانقسام الطائفي، ففي ظل الانقسام الطائفي الذي تعاني منه سوريا في الوقت الحالي، لا يمكن الحديث عن مستقبل للاستقرار السياسي، فعلى مدار سنوات حافظ نظام الأسد على وحدة سوريا من خلال سياسات القمع والاستبداد وشبكات المحسوبية، والمحابة الطائفية للعلويين على حساب السنة. وبعد سقوط النظام لا يزال انعدام الثقة قائماً بين الطوائف العلوية والسنية والمسيحية والكردية والدرزية. فبتولي أحمد الشرع رئاسة البلاد أصبح الحكم في أيدي السنة، على الرغم من عدم قدرة النظام الحالي في فرض نفوذه وسلطته على مختلف أنحاء البلاد.

فمن جهة يسيطر الدروز على محافظة السويداء، ويتولون مهام الأمن فيها، ويرفضون أي دخول لقوات الجيش السورية لها. ومن جهة أخرى نجح الأكراد في بناء هيكل حكم ذاتي في شمال شرق البلاد، ولا تزال علاقتهم بالنظام والمظلة الوطنية غير واضحة حتى الآن، أما العلويون فيواجهون مستقبل ملئ بالمخاوف والمخاطر، فقد كانوا في الماضي

ركائز النظام السابق، أما الآن فأصبحوا منبوزين ومستبعدين من أي مشاركة سياسية، بل ويتعرضون لمجازر وجرائم من قبل النظام الجديد، مثلما حدث في مجازر اللاذقية. ونتيجة لغياب اتفاق شامل يضمن حقوق الأقليات والطوائف المختلفة في سوريا لا يمكن تحقيق استقرار سياسي. لذا يجب إيجاد وسائل قانونية لتحقيق العدالة الانتقالية، وتجاوز الهياكل الطائفية، وصياغة هوية وطنية تتجاوز الانقسامات العرقية والدينية، ومعاملة جميع المواطنين السوريين بشكل متساوي، وترك مساحة للحكم الذاتي، أو للفيدرالية خاصة في مناطق الأكراد والدروز.

ويتمثل التحدي الثاني في إعادة دمج ملايين النازحين السوريين داخليا، بالإضافة إلى اللاجئين الذين فروا من الصراع، فعودتهم ضرورية لإعادة الإعمار الوطني، ولكن يجب التعامل معهم بحذر لتجنب إحياء الأعمال العدائية القديمة.^{٣٠} أما التحدي الثالث فيتمثل في ضرورة بناء جيش وطني قوي، حيث ما يوجد الآن تحت قيادة الشرع ليس إلا مجموعة من الميليشيات المسلحة (هيئة تحرير الشام)^{٣١} وأكثر من ٣٠٪ منها عناصر غير سورية، ولا يمكن اعتبارهم جيش وطني نظامي، كما يجب بناء القدرات العسكرية السورية، خاصة بعد أن قامت إسرائيل بعد سقوط نظام الأسد بضرب ٧٠ - ٨٠٪ من مقدرات الجيش السوري.

والتحدي الرابع هو ضرورة تبني سياسات تساعد في تعافي الاقتصاد السوري الذي تدهور بشكل كبير -كما أوضحنا سابقا- خلال الحرب الأهلية السورية، فعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، وإعلان الاتحاد الأوروبي ودول الخليج تقديم مساعدات مالية للإسراع بتعافي الاقتصاد السوري، إلا أنه مازال الطريق طويل أمام التعافي، حيث يجب النهوض بالعملة السورية، وإعادة بناء البنية التحتية، وتحقيق استقرار أمني لجذب الاستثمارات الأجنبية.

الخاتمة (نتائج الدراسة وسيناريوهات مستقبلية)

نستنتج مما سبق أن تغير القيادة في سوريا أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي، حيث لم يؤثر التغير بشكل إيجابي على مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، بل على العكس، زادت مؤشرات عدم الاستقرار بشكل كبير، حيث زادت الانقسامات الطائفية بين السنة والعلويين والدروز والأكراد، بفعل المجازر والجرائم التي يرتكبها النظام الجديد بحق الأقليات، خاصة العلويين والدروز. وبفعل التدهور الاقتصادي، وإعلاء الولاءات التحتية على الهوية الوطنية، وغياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية خاصة في ظل الإعلان الدستوري الجديد، وزيادة معدلات العنف، وغياب جيش وطني نظامي وقوي يبسط سيطرته على كامل إقليم الدولة. وبالتالي فإن مستقبل عدم الاستقرار السياسي

في سوريا أمامه العديد من التحديات منها، معالجة الانقسام الطائفي، وإعادة اللاجئين ودمجهم في المجتمع السوري، وإعادة بناء جيش وطني قوي، وتعافي الاقتصاد السوري.

ونتيجة لذلك فسوريا أمام ثلاثة سيناريوهات مستقبلية:

السيناريو الأول وهو السيناريو الأسوأ، ويتمثل في استمرار الانقسام الطائفي، واستمرار جرائم النظام ضد الأقليات، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي، ومزيد من الفوضى، وقد تتحول سوريا إلى دولة هشة (فاشلة) بفعل عدم قدرة النظام على السيطرة على كل مناطق البلاد، وقد تتدخل قوى أجنبية بذريعة الدفاع عن حقوق الأقليات ضد بطش النظام، وما يدعم هذا السيناريو الجرائم التي ارتكبتها النظام بحق الدروز في السويداء في يوليو ٢٠٢٥، وتدخلات إسرائيل التي تدعم الحركات الانفصالية في سوريا، والتي تأخذ الدروز كذريعة لضرب سوريا من وقت لآخر. هذا التدخل الذي قد يؤدي إلى تفكيك الدولة السورية لعدة دويلات صغيرة. إلا أن ما يقف في وجه تحقيق هذا السيناريو هو محاولة الشرع حالياً التوصل لاتفاق أمني مع إسرائيل.

السيناريو الثاني ويتمثل في إقامة النظام لحكم استبدادي قائم على القمع، يقوم فيه بجرائم ضد الأقليات، ويحكم بيد من حديد، ويعيد إنتاج نظام مماثل لنظام بشار الأسد، وما يدعم هذا السيناريو، الجرائم التي يرتكبتها النظام بحق الأقليات، خاصة العلويين في اللاذقية والدروز في السويداء، بالإضافة إلى الإعلان الدستوري الذي أعلنه الشرع والذي يؤسس لحكم استبدادي بعيد تماماً عن الديمقراطية، واحتفاظ الشرع بسلطات واسعة، وقيامه بإصلاحات شكلية، فعلى سبيل المثال يعقد الشرع انتخابات للسلطة التشريعية في ٥ أكتوبر ٢٠٢٥، ولكنها انتخابات غير مباشرة، ويؤكد أن الانتخابات المباشرة غير ممكنة حالياً. ونتيجة للحجج السابقة فالباحثة ترجح هذا السيناريو، خاصة مع محاولة الشرع حالياً التوصل لاتفاق أمني مع إسرائيل، وكسب رضا الولايات المتحدة الأمريكية، وتلقيه دعم كبير من تركيا والسعودية وقطر.

أما السيناريو الثالث وهو الأكثر تفاؤلاً، فهو تأسيس دولة فيدرالية، مما يعطي مزيد من الحريات للأقليات في الأقاليم التي يقطنوها، خاصة الأكراد والدروز. وما يدعم هذا السيناريو أن هناك مناطق في سوريا ترفض السيطرة المركزية مثل اقليم السويداء الذي يقطنه الدروز، كما أن الأكراد يطالبون بحكم ذاتي، فضلاً عن الاختلافات الطائفية والعرقية في سوريا. وعلى الرغم من أن ذلك يعد أفضل سيناريو لتجنب تفكك الدولة، إلا أن الشرع رفضه بشكل علني.^{٣٢} مما يدعم عدم تحققه في أرض الواقع.

- ^١ جنكيز، محمد أمين، (ديسمبر ٢٠٢٤)، الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤: ثورة شعبية شاملة في سوريا، الشرق للأبحاث الاستراتيجية، <https://research.sharqforum.org/ar/2024/-/%D8%B3/>.
- ^٢ هلال، علي الدين، (٢٠١٥)، السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
- ^٣ المرجع السابق.
- ^٤ B. Miranda, Felipe, (1992), Leadership and Political Stabilization in a Post-Aquino Philippines, https://pssc.org.ph/wp-content/pssc-archives/Philippine%20Political%20Science%20Journal/1991-1992/12_Leadership%20and%20Political%20Stabilization%20in%20a%20Post-Aquino%20Philippines.pdf.
- ^٥ صافي، محمود، (٢٠٢١)، تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٨١ - ٢٠١٨، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد الأول.
- ^٦ Roy, Sangita Kumari, and others, (2024), Strong Leadership and Political Stability Transformed Odisha and India in Sports, *Afr. J. Biomed. Res.* Vol. 27, <https://africanjournalofbiomedicalresearch.com/index.php/AJBR>.
- ^٧ الصالح، زعوط، (٢٠١٤)، دور القيادة السياسية في استقرار الأنظمة السياسية: حكومة حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا ٢٠٠٢-٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- ^٨ The International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), (Nov. 2015), Leadership turnover and political instability in Pacific Island states, *IDEA*, <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/leadership-turnover-and-political-instability-in-pacific-island-states.pdf>.
- ^٩ الرجال، أسماء، (نوفمبر، ٢٠٢٤)، تحليل شخصية القيادة السياسية وانعكاسها على الاستقرار المجتمعي.. إسرائيل نموذجا، مجلة آفاق اجتماعية، العدد (٧).
- ^{١٠} عبد الوهاب، عصام، (٢٠٠٦)، متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس (١٩٩٤-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
- ^{١١} عبد الله، عرفات علي، (٢٠١٥)، أثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية القطرية (١٩٩٥-٢٠١٢)، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
- ^{١٢} رستم، محمد، (٢٠٢٥)، أنماط وطبيعة القيادة السياسية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٦، العدد الرابع، متاح على https://jsst.journals.ekb.eg/article_445110_d687af08b15548e68ef6305d5439db7.pdf.
- ^{١٣} هادي، سهيلة، (يناير ٢٠١٨)، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، https://www.researchgate.net/publication/334827040_alastqrar_alsyasy_drast_fy_almwshrat_wwaml_althqyq.
- ^{١٤} Jannils ,Tukasz, (2021), The concept of political instability in economic research, *International Journal of Management and Economics* , 57(3), pp 268–284, <https://sciendo.com/article/10.2478/ijme-2021-0016>.
- ^{١٥} عبد المولى، حسن، (يناير ٢٠٢٣)، الاستقرار السياسي : المفهوم- الأنماط - المؤشرات، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، المجلد الثالث، العدد الرابع.
- ^{١٦} Soliman, Ghada, (March 2025), Disinformation and the Battle for Influence and Power in the Emerging Post-Assad Syria, *Counter Terrorist Trends and Analyses*, Vol. 17, No. 2 (March 2025), pp. 1-7, <https://www.jstor.org/stable/10.2307/48815454>.
- ^{١٧} سي إن إن، الشرع يكشف الموعد المحتمل للانتخابات في سوريا.. ومصير هيئة تحرير الشام، العربية، <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/12/29/syrias-de-facto-leader-elections>.
- ^{١٨} Freedom House, (2025), Freedom House Index, <https://freedomhouse.org/country/syria/freedom-world/2025>.
- ^{١٩} Ibid.
- ^{٢٠} مسعد، نيفين، (١٠ مايو ٢٠٢٥)، سوريا وأزماتها المتتقلة، الأهرام، السنة ١٤٩، العدد ٥٠٥٥٩، gate.ahram.org.eg.
- ^{٢١} Ibid.
- ^{٢٢} منصور، فدى، (يوليو ٢٠٢٥)، الاقتصاد السوري : واقع وتحديات وآمال، مجلة المجتمع، <http://www.researchgate.net>.
- ^{٢٣} World Bank, (2025), <https://data.worldbank.org/>.
- ^{٢٤} المرجع السابق.
- ^{٢٥} منصور، فدى، مرجع سبق ذكره.

²⁶ Kran , Abdulla, (2024), Israel's Syrian Revolution, *Rudaw Research Center*, <https://www.jstor.org/stable/resrep65717> .

²⁷ Loft , Philip, Mills , Claire, (13 March 2025), Syria After Assad, Consequences and interim authorities 2025, *House of Commons Library*, Number 10161, <https://commonslibrary.parliament.uk/cbp-10161> .

^{٢٨} السويحلي، أبو بكر، (إبريل ٢٠٢٤)، التدخل الأمريكي في الأزمة السورية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٣، *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القرة بوللي*، جامعة المرقب، العدد التاسع، <https://sjg.elmergib.edu.ly/index.php/sjg/article/view/13/10> .

^{٢٩} مسعد، نيفين، (مايو ٢٠٢٥)، سوريا في جولة ترامب الخليجية، *الأهرام*، السنة ١٤٩، العدد ٥٠٥٦٦، gate.ahram.org.eg .

³⁰ Mirzaei, Diba, Woertz, Eckart, (2025), Ten Things to Watch in the Middle East and North Africa in 2025, *German Institute of Global and Area Studies (GIGA)*, <https://www.jstor.org/stable/resrep66537> .

^{٣١} المثقال، عامر، (يناير ٢٠٢٥)، دمج الفصائل العسكرية في الجيش السوري الجديد: بين التحديات والفرص، *مركز الحوار السوري*، <https://sydialogue.org/%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7> .

³² مسعد، نيفين، (إبريل ٢٠٢٥)، نقاش حول سوريا ومستقبلها ٢-٢٠٢٥، *الأهرام*، السنة ١٤٩، العدد ٥٠٥٤٥.